مراحل رسم السياسات العامة:

رسم السياسات هي سلسلة من العمليات المترابطة التي تبدأ من تحديد المشكلة و تنتهي بتقييم السياسة.

<u>أولا - تحديد المشكلة</u>: ويتضمن تحديد المشكلة مجموعة من العناصر وهي:

1- تعريف مشاكل السياسة العامة :

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل من الحكومة أو صانعي القرار يهتمون ببعض المشاكل دون الأخرى؟ لهذا فإنه لا يتم الاقتصار فقط على المشاكل وإنما المشاكل العامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير انتباه الحكومة مثل التلوث البيئي والأوبئة الفتاكة ...

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة من المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة.

2- خطوات تحليل المشكلة : تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي :

- تعريف المشكلة وتمييزها.
- تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها.
- إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.
- تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل المهارات المطلوبة، الموارد المادية والبشرية، التكلفة، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم.
- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- وضع خطة التنفيذ.
- المتابعة والتقييم لمعرفة مدى نجاح أو فشل التنفيذ.

<u>ثانيا- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال :</u>

تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكانياتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر طلبا من المجتمع في جدول يسمى جدول أعمال السياسة العامة، أو ما يعرف بأجندة سياسة الحكومة، التي تتطلب عملية مناقشة

فعلية، يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة، وعليه يميز كوب Coob و إيلدر Alder بين نوعين من جدول الأعمال، الأول نظامي والثاني حكومي.

حيث يضم الأول المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها واختصاصاتها، أما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها.

ثالثا- بلورة وصياغة السياسة العامة:

بعد تحديد المشاكل ووضعها على الأجندة السياسية، لابد على الحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1- المساومة : وهي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية، وذلك للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافها وليس بالضرورة أن يكون حلا مثاليا.

2- التنافس : هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية.

3- الصراع : هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين، فيفوز أحدهما بما يطمح إليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك، ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه، وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي أي أن المنافسة قد تتكور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف.

4- التعاون والإقناع : هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما، بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه.

5- الفرض أو الأمر : يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب أو العقاب لمن يؤيد أو يخالف.